

التعليق على المنتقى للإمام المجد [493] | كتاب الشفعة

عبدالمحسن الزامل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين ومن تعهتم وسار على نهجهم باحسان الى يوم الدين وعنا معهم بعفوكم ورحمتك يا رب العالمين امين - 00:00:00

في هذا اليوم الاربعاء الموافق التاسع وعشرين من شهر ذي الحجة مبتدأ درس اليوم في كتاب المنتقى الامام المجد رحمه الله من قوله كتاب الشفعة لما فرغ رحمه الله الغصب والضمادات - 00:00:33

ناشد ان يذكر كتاب الشفعة وان كانت هذه المناسبات بعض العلماء لا ينظر اليها ولا ينص عليها لكن اهل العلم ربما ذكروا بعض المناسبات وخصوصا في كتب الفقه لأنهم ذكروا - 00:00:56

بعد كتاب الغصب وذلك ان الشوفعة هي انتزاع الشريك حصة شريكه قصة شريكه الت اليه من الثمن قصة شريكه المباعة لما كانت الشفعة هي انتزاع حصة الشريك من شريكهم بممثل الثمن - 00:01:15

الذى يبعت به كان هذا الانتزاع يشبه الاخذ بالقوة فهو من جهة الصورة يكون القوة وعدم اختيار الشريك الذي باع وكذلك انتزاعها من اشتراها والعصر حرمة مال المسلم وانه لا يجوز الغصب. هم - 00:01:46

فلما كان هذا الانتزاع بحق دل على ان هناك ما يكون مما يؤخذ قهرا بغير رضا صاحبه لدلالة الشرع على ذلك ولأن المصلحة الثابتة في ذلك غالبة او ان المفسدة - 00:02:15

التي تدفع عن الشفيع بحصول هذا المشتري الجديد بهذا الشقق يترب عليه مشاركة او ضرر حوش جوار عن الخلاف في علة مشروعية الشفعة ولها ذكره بعده كما قيل عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة - 00:02:41

في كل ما لم يقسم واذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة. رواه احمد والبخاري وهذا عندهما من طريق عمر بن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما - 00:03:14

وستأتي احاديث في الباب واحكام تتعلق في الشفعة فالمعنى نصف رحمة الله اه ذكر في هذا الباب ثمانية احاديث وذكر ايضا بعض الروايات الاخرى في هذا الباب وخصوصا في حديث جابر كما سيأتي ان شاء الله. الشفعة - 00:03:33

من الشفعة وهي الظلم على المشهور وذلك ان الشفيع يضم نصيب شريكه الى نصبيه بانتزاعه من الت اليه فكان من الشفعة وهو الزوج وقيل غير ذلك وهو ان الشفيع يشفع او يتشفع - 00:03:58

الى مصاحب اذا صاحب ويطلب منه ذلك وانه يريد هذا الشخص لكن الظاهر والله اعلم انها من الشفعة وهو الزوج وهو ان الشريك يضم جزء هذا الجزء من هذا الشقق - 00:04:26

من شريكه من اشتراها من شريكه والشفعة من محاسن الشرع والشرع جاء بكل خير في هذا الباب وغيره. خصوصا في باب المعاملات وذلك ان الناس حينما يتباورون او يتعاملون - 00:04:50

كيف يكون بينهم شراكات وبينهم املاك مشاعة لا شك ان ان بعضهم يريد مثلا الانفراد بهذا في هذه الارض ويشتري من صاحبه مثلا وربما بعضهم يعلل ذلك ب حاجته الى هذا الشخص - 00:05:16

او تضرره مثلا فلذا جاءت مشروعية الشفعة على وفق المصالح وان كان هناك مسائل وقع الخلاف فيها وقد اختلف العلماء منشأ مشروعية الشفعة هل هي لدفع الضرر القسمة حولي دفعي ظرر الشركة - 00:05:41

او لدفع سوء الجوار فإذا كان الشريكان بينهما ارض بينهما دار بينهما عقار مثلا كل منهم له نصيب مشاع فيه فباع احدهما نصبيه على

اجنبي ما احدهما نصيبه على اجنبي - 00:06:13

هو كان قبل ذلك قبل القسمة متbase في هذا المال او في هذه الارض هو شريكه يعني انه يستفيد من مرافقها آآ ثم لما باعها على غيره فانه في هذه الحالة - 00:06:42

يريد ان ينفرد بهذه الارض او بهذا البيت حتى يتسع زيادة في هذا ويسلم من هذا الاجنبي الذي دخل عليه هذا الشريك الذي لا يدرى ما هو لكن الاصل في هذا - 00:07:04

هو انه لو قسم هذا الشيء او قسمت هذه الارض واحد هذا نصيبه وهذا نصينا ضاقت هذه الدار وهذا البستان عليهم وكان قبل ذلك مرتفقا به فلاجل دفع ضرر القسمة - 00:07:25

دفعي ضرر القسمة شرع تي الشفعة شرعت وعلى هذا او يقول بهذا التعليل من يرى ان الشفعة لا تجري فيما لا ينقسم لا تجري فيما لا ينقسم لان ما لا ينقسم - 00:07:51

لا تجري في شواع على هذا القول لما فيه من الظرر. او لا او يمكن انقسامه مثل البيت الذي لا يمكن قسمه مثلًا يعني مكان للطبخ واحد وموضع للخلا واحد وهذا المطبخ مثلًا ضيق ما يمكن قسمه وهذا موضع الخلا ما يمكن قسمه. المدخل مثلًا ما يمكن - 00:08:14

فهم ينتفعون بهذا البيت جميعا ولا يمكن قسمه وكذلك لو كان مثلًا جمل بينهما او سيارة بينهما مثلًا او كتاب بينهما فان الجمل لا يمكن قسمه وكذلك الكتاب لا يمكن قسمه وكذلك مثلًا لو كان يشتراكان - 00:08:37

في بعض الات الزراعة مثلًا مساحة ومحرات اه دراكتل مثلًا ونحو ذلك عربية ونحو ذلك مما اه يحمل فيه فهذا ما يمكن قسمه. لان قسمه اتلاف له فلهذا قالوا لا تجري الشفعة فيما لا ينقسم - 00:09:03

اما لي انه لا يتأتى فيه الانقسام مثل ما تقدم لو كان حيوان او كان مثلًا جمام لا يمكن قسمه او كان لا يمكن قسمه لضيقه لو قسم لبطلة المنافع - 00:09:27

فالهذا قالوا لا تجري فيه الشفعة ولا آآليس له حق الشفعة فيه بل المشتري الداخل ينزل منزلة الاول لانه لا يمكن ان يدفع الضرر القسمة بالقسم لعدم تهيئ القسمة - 00:09:45

والقول الثاني ان علة مشروعية الشفعة هو ظرر الشركة ضرر الشركة يعني حينما ليكون هذا مشترك هو صاحبه هذه الدار وفي هذا العقار وفي هذا الحيوان او في هذه السيارة - 00:10:07

مثلًا سواء كان ينقسم او لا ينقسم فإذا باعه على اجنبى اخر فهو احق به منه لانه كان منتفع بهذه الدار وقد استوت اموره وصاحبه ثم باعه على شخص اخر دخل عليه - 00:10:36

لا يدرى كيف يتعامل معه وربما يحصل عليه ظرر اه ظرر الشركة وقد يكون مثلًا الدار واسعة مثلًا قد يكون البستان واسع لكن يخشى من ظرر الشركة مع هذا الدخيل الاجنبي فيريد ان يدفع الضرر بان يشفع - 00:11:00

ويشتري هذه الدار بمثل الثمن الذي بيعت به كما دلت على ذلك النصوص في انه عليه الصلاة والسلام قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فالهذا ان علة مشروعية الشفعة هو دفع ضرر الشركة - 00:11:24

دفع وضرر الشريكه وقيل دفع سوء الجوار سوق الجوار. هو قريب من هذا المعنى والاظهر والله اعلم يعني انه مثل ما تقدم انه لاجل الدفعي الضرر الشركة ضرر الشريكه ان هذا يجري على الصحيح - 00:11:51

فيما ينقسم وفيما لا ينقسم هذى مشاعل سياتي الاشارة اليها هناك مسائل تتعلق بسوء الجوار والاختلاف في من هو الجار الذي يشفع اذا باع جاره نصيبه من هذه الدار على تفسير قول وسط في هذه المسألة - 00:12:20

فهذه امور ذكرها العلوين من بسطها وبينها بالادلة وبين حكمة الشريعة العلام القيم رحمه الله في اعلام وقيل وذكر كلاما نفيسا عظيمها كله مبني على ادلة في هذا عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم - 00:12:45

كل ما لم يقسم يعني ما دام الشيء مشاع بينهما شاع بينهما اذا كانت هذه الدار مشاع كل منهم له نصفها له ربها. شريك واحد
شريkan او ثلاثة مهما تعددوا - 00:13:13

ففي هذه الحالة قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم وهذا لا شك انه يتأنى فيما ينقسم وليس فيه نفي الشفعة فيما لا ينقسم ان سيأتي
ادلة اخرى دالة من جهة النص على - 00:13:36

ان الشفعة في كل شيء من حديث ابن عباس وحديث جابر وان كانت تكلم في حديث ابن عباس حديث جابر وحديث ابن عباس
اقوى منه عند الترويج جابر وسيئاته ليه - 00:13:57

حنا عند الطحاوي وهذا يقوى احدهما الاخر كما سيأتي ان شاء الله لكن ما عليك لو لم يثبت هذان الحديثان فان المعنى يدل على ذلك
فانه لو لم يرد حديث - 00:14:08

في ثبوت الشفعة فيما لا ينقسم دل فحوى هذا الخطاب او هذا النص او تنبئه او مفهوم الاولى على ثبوت الشفعة فيما لا ينقسم لان
الشريعة اذا دفعت الضرر الاصغر فدفعها للضرر الاكبر اولى. وذلك ان الضرر - 00:14:26

الضرر الذي يحصل الشيء الذي لا ينقسم اشد من الضرر الذي يحصل بالشيء الذي ينقسم اذا شرعت شفع فيما ينقسم وكونها تشرع
فيما لا ينقسم من باب اولى هذا قد نص عليه الامام احمد رحمة الله وشار الى هذا المعنى في رواية منصوصة عنه رحمة الله -
00:14:50

وان كان قد قيل مثلا انما لا ينقسم لا تدوموا لا يدوم مثل العقار لكن هذا ليس بصحيح لأن ما لا ينقسم احيانا يكون كالعقار يمكن متى
يكون سيارة سيارة تدوم - 00:15:16

بل هي من حديد قد تدوم وتستمر اكثر ما يستمر بعض العقارات مثلا وكذلك ايضا لو كان سلاح او سيف او نحو ذلك مما يدوم ولا
يتلف في الغالب يبقى مدة طويلة - 00:15:31

ويشبه العقار هذا ظاهر وهذا وستأتي اخبار تدل على هذا. قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم دالة على انه اذا قسم انتهت الامر انه
في هذه الحالة تميزت الحدود - 00:15:50

وصار كل انسان له نصيبه بمعنى انه استقلت جميع مصالح هذا الشخص تماما وهذا على الصحيح كما سيأتي انه ربما يكون
انقسام من جهة الحدود لكن هناك اتفاق في بعض المصالح تثبت الشفعة. كما هو القول الوسط في هذه المسألة - 00:16:10
قال اذا وقعت الحدود وصرفت او صرفت وصرفت شرفت آآ الطرق يعني اذا تبيّنت الطرق واتضحت المعالم في هذه الحالة لا
شفعة. ولهذا ثبت عن عثمان رضي الله عنه قال - 00:16:41

ليس في البئر ولا في الفحل شفعة والارف يقطع كل شفعة القرف يقطع كل هذا وان كان استدل به بعضهم في انه شوف على تكونوا
فيما لا ينقسم لكن استدلاء من قول هو العرف والارف بوزن الغرف - 00:17:07

وهي المعالم والحدود من التأليف وهي الشيء الذي يكون كالعلامة الغرف يعني المعالم والحدود يقطع كل شفعة حينما تبيّن المعالم
والحدود ويبيّن مال هذا الشريك ومالي هذا الشريك ولا يكون بينهما اي اشتراك في اي مصلحة من المصالح - 00:17:30

في هذه الحالة فلا شفعة ولهذا كان الصحيح قول الجمهور لا شفعة مجرد المجاورة لا شفعة فيه وان الشفعة يكون في جوار
خاص. وهذا سيأتي في حديث نص في الباب من حديث جابر رضي الله عنه. ودللت عليه المعاني في الاخبار الاخرى - 00:17:53
النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وقعت الحدوة صرفت الطرق هذا يبيّن ان هذا الشخص تميز عن هذا الشخص واذا وقعت الحدود
وصرفت الطرق فلم يكن بين هذه هذا الشيء - 00:18:16

الذي هو مشاع لم يكن بينهما اي اشتراك اما اذا كان هناك شيء خاص بينهما فلم تتبين المعالم ولم تصرع في الطرق انما لو كان مجرد
جوار على طريق نافذ - 00:18:43

كما هو مثلا غالباً الجوار ولا يكون بينهما اي اشتراك في اي مصلحة فهذا كما هو قول الجمهور لا شفعة اه خلافاً لاهل الكوفة واستدلوا
باهل الجار وحطوا بسقبه وهذا شيء يأتي بيان هو ان شاء الله - 00:19:02

الجواب عما اشتبه او عن من توهם الاستدلال بهذا الحديث لهذا القول جاء عنهم ما يفسر هذا من قصة عن ابي رافع وسعد رضي الله عنهم جميعا قال رحمة الله وفي لفظ - [00:19:19](#)

المصنف رحمة الله الطاهرة كما تقدم قاعدته وطريقته انه يذكر الالفاظ التي قد تكون موضحة وبينة لبعض الفاظ الخبر وتكن كالشارح له. وفي لفظ انما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة - [00:19:44](#)

الحديث لكن هذا رواه احمد والبخاري وابو داود وماجة وهذا كما ذكر رحمة الله عندهم من طريق معمرا عن الزهري عن ابي سلمة عن جابر. بنفس الطريق الاول ونصف رحمة الله قال انما جعل جعل النبي الشفعة - [00:20:02](#)

على النبي الشفعة في كل ما لم ينقسم في كل ما لم ينقسم هذا في اشارة الى الحصر انما اداة حصر ان حرف توکید نافية اجتماع النفي والاثبات على احد الاقوال - [00:20:26](#)

فيكون تكون شفعة ثابتة في ذلك منتفية عن غيره ثبوتها بغير ذلك بقولهما انما جعل النبي صلى الله عليه وسلم شفعة في كل ما لم يقسم كل ما لم يقسم وقد - [00:20:48](#)

يكون هذا دالته اظهر على لقول من قال ان الشفعة فيما ينقسم وما لا ينقسم فلا شفعة فيه لقوله انما جعل انما جعل النبي صلى الله عليه وسلم شفعة في كل ما لم ينقسم - [00:21:19](#)

قد يقول قائل مثلا انما لا ينقسم لا شفعة فيه فهو خارج عن هذا الحصر لكن هذه دالة بالمفهوم في دالة انما والاحاديث الاخرى شريحة في ثبوت الشفعة مطلقا مع ان المعنى الذي دلت عليه الاخبار - [00:21:38](#)

هو اللي رافع الضرر لكن لما كان غالب الشفعة في الغالب والذي يكون النزاع والخلاف في العقار ونحوه الذي ينقسم جاء على هذا الشيء جاء ذكره على هذا الوجه ذكر - [00:22:03](#)

ما ينقسم وقد يكون ايضا مما ينقسم من غير العقار مما ينقسم من غير العقار ايضا هو من هذا الباب مثل الطعام والفرش والثياب ونحوه ذلك وفي لفظ ايضا هذا - [00:22:23](#)

لفظ اخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقعت الحدود وشرفت الطرق فلا شفعة اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وهذا في الحقيقة هو اه باللله المتقى عند رواه الترمذى وهذا رواه الترمذى من طريق معمرا المتقى عن الزهري عن ابي سلمة هو اسناده صحيح - [00:22:42](#)

وهذا اللفظ الذي عند الترمذى هو نفس اللفظ المتقى عند البخارى اذا وقعت الحدود هناك فاذا وقعت هنا صرفت الطرق رواه الترمذى وصححه لكن مع ان هذا الطريق كما تقدم من نفس الطريق المتقى - [00:23:18](#)

وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قسمت الدار وحدت فلا شفعة. رواه ابو داود وابن ماجة بمعنى وهذا عند ابي داود من طريق ابن جريج عن - [00:23:44](#)

الزهرى عن ابي سلمة عن ابي سلمة اه عن جابر رضي الله عنه هذا عند ابي وعند ابن ماجة من طريق الزهري عن سعيد وابي سلمة عن سعيد بن سيب وابي سالم عبد الرحمن - [00:24:03](#)

هو لكن اللفظ مختلف. شيئا شيع يسير انه عليه الصلاة والسلام قضى بالشفعة فيما لم يقسم فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة وهذا اللفظ هو لفظ البخاري. لفظ المواجهة - [00:24:23](#)

هذا هو لفظ البخاري ولهذا المصنف رحمة الله احتاب ما يدل على انه آان عزوه رحمة الله كان اه فيه تحري عظيم. ولهذا قال وابن ماجة بمعنى يعني لم يروا المواجهة هذا اللفظ لان قال اذا قسمت الدار - [00:24:44](#)

وحدث وهذه وهذا عند ابي داود اسناده صحيح. اذا قسمت الدار هذا مثل هذا بعض طرد ما تقدم في قوله قضى بشغف كل ما لم يقسم من ذلك الدور اذا قسمت الدار - [00:25:09](#)

هذا يبين مثلا اذا كان الدار بين اثنين او ثلاثة فقسمت وحدت لانها قد تقسم مثلا لكن لا تبين الحدود والمداخل المخارج يعني هذه آآ من اين يدخل لها ومن اين مثلا يخرج منها ونحو ذلك والطريق الوارد على آآ يعني الشارع من - [00:25:27](#)

كيف هو واذا قصمت الدار وحدت مثل ما تقدم اذا وقعت الحدود وعلى الاخبار كلها مجتمعة على هذا الاصل وهو تميز المشترك بين اثنين فاكثر سواء كان اه من ارض او بستان - 00:25:53

او استراحة ونحو ذلك وكذلك كما سيبأتي ان شاء الله شاعر ما يشترك فيه من المنقولات. لكن الكلام فيما اذا قسمت وحدت لا يكون الا في العقار فجاء الكلام عليه لانه هو الاكثر - 00:26:24

الاغلب قوله فلا شفع يعني بعد ما يبيع اذا باع المشتري اذا باع المشتري واراد اذا باع مثلا صاحب الشخص هذا وارد الشريك ان يشفع قال لا شفعت لك لانه الان انفصلت الدار - 00:26:42

وحجة فلا شفعة لك تسقط الشفعة لان لان العلة التي من اجلها شرعت الشفعة آا زائلة قبل ذلك قيل ذلك هناك سورة اخرى ذهب العلا ذهب الجمهور الى انه لا شفعة فيها - 00:27:11

قبل القسمة حتى ولو كانت قبل القسمة ولو كان هناك شريكين في ارض علم اهل الشريكين ان شريكه يريد ان يبيع لكنه كأنه تردد يخشى شريكه يشفع مثلا ودي مثلا يبيع - 00:27:35

لانه ربما حينما يريد ان يعرض قد آا بعض الناس يعني يتحامون الشراء خشية ان يشفع شريكه فلو قال لي شريك قبل ان يبيع تريد تبيع بع نصيبيك. انا لن اشفع انا متنازل عن الشفعة يقول له - 00:28:01

انا متنازل عن الشفعة في هذه الحال هل تسقط شفعته مطلقا ولو كان اسقاط الشفعة قبل البيع الذي هو وقت لجوء الشفعة الجمهور قالوا لا تسقطوا الشفعة. لانه اسقاط لسبب الشفعة - 00:28:28

قبل وجوده لان سبب الشفعة هو البيع كما لو كفر قبل الحلف لان الكفار لا تكون لا تتعقد الا بين السبب والشرط فإذا حلف مثلا قبل وجود سبب الكفار لا قيمة لهذه الكفار تكون صدقة - 00:28:57

لا قيمة لها لابد ان يوجد سبب الكفار وهو الحلف يكرف قبل وجود شرطها وهو لكن ان هنا كذلك قالوا لو انه اسقط حقه من الشفعة قال انا متنازل من حقي - 00:29:20

ثم باع الشريك بناء على ان شريكه متنازل فلما باع جاء الشريك الى المشتري قال انا شافع لم تكون اسقطت قبل انعقاد سبب الشفعة انا اسقطته قبل ذلك وانا على - 00:29:40

قول اهل العلم الذي يقولون بهذا القول مثلا اذا كان مثلا له شيء من النظر والمعرفة الجمهور يقولون لا تسقط شفعته لهذا السبب وهو انه اسقط حقه قبل وجود السبب - 00:30:01

فلا قيمة له فله الرجوع في ذلك آا الشفعة هناك وجه في المذهب هو اختيار شيخ الاسلام رحمة الله وبعض ائمته تلاميذه القيم وابن قاضي الجبل اختياره غيرهم ايضا قالوا ان شفعت تسقط في هذه الحال. ولا حق له - 00:30:19

لذلك ولو كان اسقطها قبل انعقاد سببها وذلك ان المسلمين على شروطهم وعن الواجب على الانسان ان يفي بالعهد بما وعد ثم هو غير صاحبه بذلك ونوع من الخديعة لانه ولا يريد ان يبيع - 00:30:44

لانه ربما لو علم ذلك قد يترب على ذلك ان يكون يعرضها بقيمة مثلا آا يعني او لا تباع الا بقيمة مثلا بخش مثلا ولا تشترى اذا علم ان له هناك شفيع - 00:31:11

شفيق قد يتبع الشريك قد يتبع الذي اشتري اه في تخليصي هذا فيصر الشفيع على ذلك فلا شك ان الشيء الحر تماما ليس كالشيء الذي فيه شفعة الظاهر هو هذا القول - 00:31:29

وذلك على الصحيح ايضا ان هذا يجري حتى في الشروط في البيع التي قبل العقد وان كان الجمهور يقولون ان الشروط المتفق عليها قبل العقد لا تلزم او لا يلزم - 00:31:46

آا من شرطت عليه الالتزام بها الصواب ان الشروط المتفق عليها فيجب الالتزام بها المسلمين على شروطهم ولا تجوز الخديعة هذا نوع من يعني التغیر وهذا كان الصواب انه لا حق له في ذلك وان يجب عليه الوفاء - 00:32:02

بما وعد وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة او حائط لا يحل له ان يبيع

حتى يؤذن شريكه - 00:32:24

من شاء اخذ وان شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو احق به. رواه مسلم والنسائي وابو داود وقبل الاشارة الى هذا الحديث ايضا هناك مسائل تتعلق بقوله انه في فيما تبقى في الاحاديث المتقدمة في مسألة الشفعة - 00:32:46

ان الشفعة ايضا عند الجمهور لا تكون الا فيما بيع فيما كان مبيعا يكون مبيعا. وهذه هي الشفعة وانتزاع الشريك حصة شريكه بمثل الثمن الذي باعه به شريكه من ما الت اليه. لابد ان يكون مبيعا - 00:33:07

فلو كان مثلا آآ غير مبيع مثلا مثلا غير مبيع مثل انسان شريك في هذا الشخص فاعطى نصيبيه لآخر قال انا اعطيت نصيبي لفلان هدية. اعطيته هدية او تصدقت به على فلان - 00:33:36

او وهبته فلان مثلا قالوا انه لا شفعة فيه لأن من شرط نجوم الشفعة ان يكون الشخص المنتقل انتقل بعقد بيع بعقد بيع فاما اذا انتقل بغير عوض بصدقة وهمة - 00:34:04

او هدية فلا شفعة هذا قول الجمهور هناك والقول الثاني ان الشفعة الثابتة شوف عالثابتة وهذا اظهر هذا اظهر وان لم يكن بيعا لأن الاحاديث عامة بالشفعة في كل ما لم يقسم - 00:34:28

وسينأتي حديث ان شاء الله قضى بشفعته في كل شيء ثم من جهة المعنى فالمعنى والحكم والحكمة سواء قيل انه لضرر القسمة او لضرر الشركة او سوء الجوار فان هذه العلة موجودة - 00:34:50

فيما اذا وهب هذا الشخص اثنان مشتركان في دار او في نخل نصف مشع هذا له نصف وهذا له نصف وهم مرتقان بهذا البستان. او هذه الاستراحة او هذه الدار - 00:35:15

فاحدهما وهب نصيبيه لآخر وهب لأخيه مثلا او صديقه مثلا او تصدق به على انسان فقير فالعلة التي شرعت من اجلها الشفعة حاصلة حتى مع انتقالها بغير عوض مالي لأن الظرر حاصل - 00:35:37

بها اما من جهة سوء الجوار او الشركة بينهما فهو يريد ان يدفع هذا الضرر عنه يقول لا انا سوف اخذ هذا سوف ادفع لكن وحينما يشفع يكون نفس الذي اهدى اليه - 00:36:05

او الذي وهب له او تصدق به في هذه الحالة يأخذ منه بما يتفقان عليه. له ان ينتزعه بغير مال يقول تختم بغير عوضانا انتزعه. لا - 00:36:29

ينزع بثمنه الذي يساوي هذا هو الظاهر والله اعلم وكذلك هم قالوا يشترط ان يكون هم في الصورة الاولى قالوا يكون ان يكون مبيعا على الصورة الاولى اذا لم يكن مبيعا موهوبا او متصدق - 00:36:42

وكذلك قالوا لا شفعة فيما انتقل بغير عوض مالي بغير يعني بما لا يكون عوضا ماليا. كما لو جعله صداقا مثل انسان له نصيب او جزء مشترك بين اثنين فهو جعل نصيبيه هذا صداقا لامرأة تزوجها - 00:37:08

او امرأة جعلتها نصيبيها من هذا الشخص عوض خلع و قالوا انه لا شفعة. فليس للشريك ان يأخذ هذا الجزء او هذا الشقق الذي انتقل الى اذا انتقل صداقا لامرأة - 00:37:38

او انتقل عوض خلع في رجل لامرأة خالعت زوجها خلعت زوجها فاعطته نصيبيها من هذا الشخص قالوا لانه لو سعي وضم لي وليس المقصود منه المال والاظهر انه ايضا كذلك ما تقدم لا فرق بين ان يكون - 00:38:09

مبيعا انتقل عن طريق البيع او عن طريق الهبة والعطية والصدقة او انتقل مثلا على وجه بغير عوض مالي ايضا ان هذا هو الصحيح في هذه المسألة اه على هذا القول - 00:38:30

وشتأنني مسائل اخرى وسيأتي ان شاء الله ان شاء الله الى حديث جابر ان شاء الله في الدرس الثاني هناك مسائل اخرى اسئلته سبحانه وتعالى لي ولكم التوفيق والسداد والعلم النافع والعمل الصالح والكرامة امين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا - 00:38:54

- 00:39:11 -